



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



تقييم سياسة الإصلاح والتأهيل في مواجهة تحدي المخدرات: تحليل تجربة الجزائر في ضوء قانون 05/23

Evaluation of Rehabilitation and Reform Policy in the Face of Drug Challenge: An Analysis of Algeria's Experience in Light of Law 23/05

حاجي عبد الحليم^{*1}

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج - الجزائر

Key words:

Rehabilitation and reform
policy

Law 23/05

Drug addiction

Algeria.

Abstract

This research delves into the complexities of Algeria's rehabilitation and reform policy, with a particular focus on Law 23/05. The study assesses the law's suitability for the Algerian context, identifies implementation challenges, and proposes strategies for improvement. Despite the law's ambitious goal of balancing punishment and rehabilitation, it faces multiple challenges, including resource scarcity, inter-institutional coordination gaps, and the social stigma associated with addiction.

The findings underscore the significance of socio-cultural factors in successful treatment and rehabilitation programs. Family and community support play a crucial role in aiding addicts during recovery. Additionally, the quality and duration of treatment programs are pivotal for positive outcomes.

To address these challenges, the research recommends strengthening inter-sectoral cooperation, developing specialized training for drug control professionals, and allocating sufficient budgets for treatment and rehabilitation programs. Furthermore, it emphasizes the importance of evaluating the role of civil society in supporting drug control efforts and encouraging community involvement in program development and implementation. This research aims to contribute to the academic discourse on addiction and provide practical recommendations for policymakers and practitioners to develop more effective strategies for addressing addiction.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2024-09-21

القبول: 2024-11-17

الكلمات المفتاحية:

سياسة الإصلاح والتأهيل

قانون 05/23

الإدمان على المخدرات

الجزائر.

يستكشف هذا البحث عمقاً الديناميكيات المعقدة التي تحكم سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر، مع التركيز بشكل خاص على قانون 05/23. يسعى البحث إلى تقييم مدى ملائمة هذا القانون للواقع الجزائري، وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذه، واقتراح آليات لتحسين أدائه. يُظهر التحليل أن القانون، رغم طموحه في تحقيق توازن بين العقوبة والعلاج، يواجه تحديات متعددة ذات طبيعة قانونية واجتماعية وسياسية. من أبرز هذه التحديات: نقص الموارد المخصصة لبرامج العلاج والتأهيل، ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإدمان. تؤكد النتائج على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في نجاح برامج العلاج والتأهيل، حيث يلعب الدور الأسري والمجتمعي دوراً حاسماً في دعم المدمنين خلال عملية التعافي. كما تشير الدراسة إلى أن نوعية البرامج العلاجية وطول المدة اللازمة لإتمامها تلعب دوراً حاسماً في تحقيق نتائج إيجابية.

يوصي البحث بتعزيز التعاون بين القطاعات المعنية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مجال مكافحة المخدرات، وتخصيص ميزانيات كافية لتنفيذ البرامج العلاجية والتأهيلية. كما يشدد على أهمية تقييم دور المجتمع المدني في دعم جهود مكافحة الإدمان، وتشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير وتنفيذ هذه البرامج.

يهدف هذا البحث إلى تقديم إسهام علمي يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة تحدي الإدمان في الجزائر. كما يوفر إطاراً تحليلياً يمكن الاستفادة منه في دراسة سياسات مكافحة المخدرات في سياقات أخرى مشابهة.

1. مقدمة

- الإطار النظري والقانوني لسياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر.

- تحليل سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر.

من خلال هذين الجزئين، ستناقش هذه المقالة بعمق مختلف جوانب سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر، وتقدم تحليلاً علمياً دقيقاً لمدى تأثيرها على تحقيق أهدافها. وتعد هذه المقالة مساهمة علمية هامة في مجال دراسات الإدمان ومكافحة المخدرات، وتساهم في إثراء النقاش حول أهمية هذه السياسة في الجزائر.

2. الإطار النظري والقانوني لسياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر

ظاهرة الإدمان على المخدرات، بوصفها إحدى القضايا الملحة التي تشغل بال المجتمعات المعاصرة، تتطلب دراسة متأنية وشاملة، إذ أنها تمثل تهديداً حقيقياً لصحة الأفراد وسلامة المجتمعات، وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهدت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، تطورات ملحوظة في انتشار هذه الظاهرة وأشكالها، مما يستدعي البحث عن حلول فعالة لمواجهتها. في هذا السياق، نجد أن دراسة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية التي تساهم في نشوئها واستمرارها. وفي هذا الإطار، سنقوم بتعريف الإدمان، وتحديد أسبابه وأنواعه، ثم نستعرض الإطار القانوني الوطني الجزائري الذي وضع لمواجهة هذه الظاهرة.

2.1. مفهوم الإدمان

يعتبر الإدمان أحد التحديات الصحية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً في عصرنا الحالي، حيث يؤثر سلباً على الأفراد والمجتمعات. ولتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية منه والعلاج منه، يجب علينا أولاً فهم طبيعته هذا الاضطراب المعقد. وفي هذا الجزء، سنقوم بتعريف الإدمان من منظور طبي ونفسي واجتماعي، وذلك بهدف فهم الآليات البيولوجية والنفسية التي تساهم في نشوئه وتطوره، وكذلك العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على انتشاره. كما سنستعرض الأنواع المختلفة للإدمان، والتي تتجاوز إدمان المواد المخدرة لتشمل إدمان السلوكيات

تعريف الإدمان طبياً ونفسياً واجتماعياً

الإدمان، هذا العدو الخفي الذي يترصد بالفرد والمجتمع، هو حالة مرضية معقدة تتجاوز حدود الإرادة وتتغلغل في أعماق النفس والجسد. إنه اضطراب سلوكي عصبي يتسم بالارتباط القهري بمادة معينة أو سلوك معين، بغض النظر عن العواقب الوخيمة التي قد ينجم عنها.

المنظور الطبي: من الناحية الطبية، يُعتبر الإدمان حالة تسمم مزمنة، (للطيف، 1992، صفحة 45) وإعادة هيكلة للدماغ، حيث

تعتبر ظاهرة الإدمان على المخدرات تحدياً مجتمعياً متشابكاً، يتطلب من الدول استجابات متعددة الأبعاد تتجاوز الإجراءات التقليدية لمكافحة المخدرات. في سياق هذا التحدي المعقد، برزت الجزائر كواحدة من الدول العربية التي تبنت نهجاً شمولياً لمواجهة هذه الآفة، متمثلاً في سن قوانين وتطوير برامج تهدف إلى الحد من انتشار الإدمان وعلاج المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع.

يعد قانون 05/23، الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، إطاراً تشريعياً طموحاً يسعى إلى تحقيق توازن بين العقوبة والإنصاف، مع التركيز على الجانب العلاجي والتأهيلي وتناقش هذه المقالة، كما تحلل، مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد من انتشار الإدمان، وعلاج المدمنين، وإعادة دمجهم في المجتمع. وتهدف هذه المقالة إلى استكشاف عمقاً الديناميكيات المعقدة التي تحكم سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر، وذلك من خلال تحليل شامل لقانون 05/23 وتطبيقاته العملية. ستركز المقالة على تقييم مدى ملائمة هذا القانون للواقع الجزائري، وتحديد التحديات التي تواجه تنفيذه، واقتراح آليات لتحسين أدائه، وتتبع منهجاً علمياً يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات الموثوقة، واستخدام الأدوات التحليلية المناسبة، مع التركيز على الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع.

وتعد نتائج هذه المقالة ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات والممارسين في مجال مكافحة المخدرات في الجزائر، حيث تساعدهم على فهم أفضل للتحديات التي تواجه تطبيق قانون 05/23، وتطوير حلول فعالة لمعالجتها. وتسعى هذه المقالة إلى التوصل إلى نتائج تساهم في فهم أفضل لآليات عمل هذه السياسة، وتحديد نقاط قوتها وضعفها، وتقديم توصيات عملية لتطويرها.

الإشكالية البحثية: إلى أي مدى ساهمت سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر، كما نص عليها قانون 05/23، في الحد من انتشار الإدمان وعلاج المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع؟ وما هي التحديات الرئيسية التي تواجه هذه السياسة وكيف يمكن معالجتها؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأهداف الرئيسية لقانون 05/23؟

- ما هي الإنجازات التي حققتها سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر؟

- ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة؟

- ما هي العوامل التي تؤثر على نجاح برامج العلاج والتأهيل؟

تقسم هذه المقالة إلى جزئين رئيسيين:

العوامل النفسية:

- اضطرابات نفسية: غالباً ما يكون هناك ارتباط بين الإدمان والاضطرابات النفسية الأخرى مثل الاكتئاب والقلق والرغبة الشديدة في النوم. (الروس، 2003، صفحة 11)

- الضغوط النفسية: تستخدم بعض الأشخاص المواد المخدرة كآلية للتكيف مع الضغوط النفسية والاجتماعية التي يواجهونها.

- البحث عن الهروب: يلجأ البعض إلى الإدمان كوسيلة للهروب من المشاكل والواقع المؤلم.

- الخصائص الشخصية: تلعب بعض الخصائص الشخصية، مثل انعدام الثقة بالنفس والاندفاعية، دوراً في زيادة خطر الإدمان.

العوامل الاجتماعية:

- البيئة العائلية: تلعب البيئة العائلية دوراً حاسماً في تطوير الإدمان. فوجود أفراد مدمنين في الأسرة، أو وجود صراعات عائلية، أو نقص الدعم العائلي، كلها عوامل تزيد من خطر الإدمان.

- أصدقاء السوء: التأثير بأصدقاء مدمنين أو ممارسة سلوكيات محفوفة بالمخاطر يزيد من خطر الإدمان.

- الضغوط الاجتماعية: الضغوط المجتمعية والبحث عن القبول والانتماء قد يدفع بعض الأفراد إلى تجربة المواد المخدرة.

- الوصولة: سهولة الحصول على المواد المخدرة تزيد من خطر الإدمان.

لا تعمل هذه العوامل بشكل منفصل، بل تتفاعل مع بعضها البعض بطرق معقدة. على سبيل المثال، قد يكون الفرد الذي لديه استعداد وراثي للإدمان أكثر عرضة للإدمان إذا تعرض لضغوط نفسية شديدة في بيئة اجتماعية داعمة للإدمان، والإدمان هو نتيجة تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. فهم هذه العوامل يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الإدمان وعلاجه. يجب التركيز على العلاج الشامل الذي يعالج الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية للإدمان.

-أنواع الإدمان : إدمان المواد المخدرة، إدمان السلوكيات.

يتعدى مفهوم الإدمان حدود المادة المخدرة التقليدية ليشمل مجموعة واسعة من السلوكيات التي تسيطر على الفرد وتدفعه إلى تكرارها بشكل قهري، بغض النظر عن العواقب السلبية التي قد تترتب عليها. يمكن تصنيف أنواع الإدمان إلى فئتين رئيسيتين:

الإدمان على المواد المخدرة يشمل الإدمان على المواد المخدرة مجموعة واسعة من المواد التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتسبب تغيرات في الإدراك والمزاج والسلوك. من أشهر هذه المواد:

تؤدي المادة المدمنة أو السلوك الإدماني إلى تحفيز مراكز المتعة بشكل مضطرب، مما يؤدي إلى تغيرات دائمة في الدوائر العصبية المسؤولة عن المكافأة والتحفيز. هذا التغيير يؤدي إلى الرغبة الشديدة في تكرار السلوك الإدماني، حتى لو كان ذلك على حساب الصحة والعلاقات.

المنظور النفسي: على المستوى النفسي، يتجلى الإدمان في مجموعة من الأعراض التي تشمل:

- فقدان السيطرة، والكسل والخمول والفتور، والعجز عن التحكم في سلوكه رغم إدراكه لتأثيراته السلبية، وتعطل الاحساس والشعور (المراشدة، 2012، صفحة 18).

- التفكير الموهوس: يشغل الإدمان كل تفكير المدمن، مما يؤثر على قدرته على التركيز على أي نشاط آخر.

- الإنكار: يرفض المدمن الاعتراف بوجود المشكلة، ويبحث عن مبررات لسلوكه.

- التغيرات المزاجية: يعاني المدمنون من تقلبات مزاجية شديدة، قد تتراوح بين النشوة والاكتئاب.

المنظور الاجتماعي: لا يقتصر تأثير الإدمان على الفرد وحده، بل يتعداه ليؤثر على محيطه الاجتماعي. فالإدمان يؤدي إلى:

- تدهور العلاقات: يؤثر الإدمان سلباً على العلاقات الأسرية والاجتماعية، ويؤدي إلى العزلة والوحدة.

- المشاكل القانونية: قد يتورط المدمنون في مشاكل قانونية بسبب سلوكهم المرتبط بالإدمان.

- الوصمة الاجتماعية: يحمل المدمنون وصمة اجتماعية قد تجعلهم عرضة للتمييز والرفض.

-أسباب الإدمان: عوامل بيولوجية، نفسية، اجتماعية.

الإدمان، هذا الوباء الذي يفتك بالمجتمعات، ينشأ نتيجة تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. لا يمكن حصر أسباب الإدمان في عامل واحد، بل هي شبكة متشابكة من العوامل تتفاعل مع بعضها البعض لتزيد من خطر الإدمان.

العوامل البيولوجية:

- الوراثة: تلعب الجينات دوراً هاماً في قابلية الفرد للإدمان. هناك بعض الجينات التي تزيد من خطر الإصابة بالإدمان، خاصة عند التعرض لعوامل بيئية محفزة.

- الكيمياء الدماغية: تؤثر المواد المخدرة على الدماغ بطريقة تغير الدوائر العصبية المسؤولة عن المكافأة والتحفيز، مما يؤدي إلى الرغبة الشديدة في تكرار التجربة.

- التغيرات الفسيولوجية: يتسبب الاستخدام المتكرر للمواد المخدرة في تغييرات فسيولوجية في الجسم، مما يزيد من الاعتماد على المادة ويجعل التوقف صعباً.

انتشار هذه الظاهرة. وفي هذا المبحث، سنتعقب تاريخ التشريع الجزائري المتعلق بالمخدرات، مع التركيز على التطورات التي شهدتها هذا الإطار القانوني على مر السنين، وذلك بهدف فهم الأسباب التي دعت المشرع الجزائري إلى سن قانون 05/23، الذي يعتبر أحدث وأشمّل تشريع في هذا المجال. كما سنقوم بتحليل بنود هذا القانون وأهدافه ومبادئه، وذلك لتقييم مدى نجاحه في مواجهة التحديات المتزايدة التي يشكلها انتشار المخدرات.

- تاريخ التشريع الجزائري المتعلق بالمخدرات

يشكل تاريخ التشريع الجزائري المتعلق بالمخدرات سجلاً حافلاً بالتطورات التشريعية التي رافقت تطور ظاهرة الإدمان وتعدد أشكالها. لقد مرت الجزائر، شأنها شأن العديد من الدول، بمراحل مختلفة في التعامل مع هذه الآفة الاجتماعية، بدءاً من المراحل الأولى التي كانت تركز على الرقابة على التجارة غير المشروعة للمخدرات، وصولاً إلى المراحل المتقدمة التي أصبحت تعنى بالوقاية والعلاج والتأهيل.

المرحلة الاستعمارية: خلال الحقبة الاستعمارية، كانت التشريعات الفرنسية هي السائدة في الجزائر، والتي كانت تركز بشكل أساسي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لحماية المصالح الاقتصادية للسلطة الاستعمارية. لم تكن هناك اهتمام كبير بالجانب الصحي والاجتماعي للمشكلة، بل كانت العقوبات الجنائية هي السمة الغالبة في التعامل مع المدمنين.

- مرحلة ما بعد الاستقلال : بعد استقلال الجزائر، شهد التشريع الجزائري تحولات جوهرية في التعامل مع قضية المخدرات. فقد انتقلت الجزائر من مرحلة تقليد التشريعات الاستعمارية إلى مرحلة بناء تشريع وطني مستقل لمكافحة المخدرات (الفجلة مديجة، بولنوار نور الدين، 2023، صفحة 131) يعكس خصوصيات المجتمع الجزائري واحتياجاته. وقد تميزت هذه المرحلة بالآتي:

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية: انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، مما ساهم في توحيد الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

- سن القوانين الوطنية: تم سن قوانين وطنية متعددة تهدف إلى مكافحة الإدمان والاتجار بالمخدرات، مع التركيز على الوقاية والعلاج والتأهيل إلى جانب العقاب.

- إنشاء المؤسسات المتخصصة: تم إنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة المخدرات، مثل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، والذي يقوم بدور محوري في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

- قانون 05/23: أهدافه، مبادئه، وبنوده الأساسية

يشكل القانون رقم 05/23 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها،

- المخدرات الأفيونية: مثل الهيروين والمورفين، تعمل على تشبيط الجهاز العصبي المركزي وتسبب الشعور بالنشوة والراحة.

- المنشطات: مثل الكوكايين والأمفيتامينات، تحفز الجهاز العصبي المركزي وتزيد من اليقظة والطاقة.

- المهدئات: مثل البنزوديازيبينات، تعمل على تهدئة الجهاز العصبي المركزي وتسبب الشعور بالاسترخاء والنوم.

- المهلوسات: مثل الـ LSD، تسبب تشوهات في الإدراك والحواس. لها خواص وتأثير المادة المخدرة الطبيعية. (خليفة، 2005، صفحة 45)

- الكحول والنيكوتين: على الرغم من انتشارهما الواسع، إلا أنهما يعتبران من المواد المخدرة التي تسبب الإدمان.

الإدمان السلوكي: يشير الإدمان السلوكي إلى الارتباط القهري بسلوك معين، بغض النظر عن طبيعته، إلى درجة فقدان السيطرة عليه. من أشهر أنواع الإدمان السلوكي:

- الإدمان على القمار: الرغبة الملحة في المقامرة رغم الخسائر المادية والاجتماعية.

- الإدمان على الإنترنت: الاستخدام المفرط للإنترنت بشكل يؤثر على الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية.

- الإدمان على الألعاب الإلكترونية: الانغماس في ألعاب الفيديو بشكل مفرط، مما يؤدي إلى إهمال الواجبات والمسؤوليات.

- الإدمان على التسوق: الشراء بشكل قهري دون حاجة، مما يؤدي إلى الديون والتأثير على الوضع المالي.

- الإدمان على الطعام: الأكل بكميات كبيرة بشكل غير طبيعي، رغم الشعور بالشبع، مما يؤدي إلى السمنة وأمراض أخرى.

- الإدمان على الجنس: ممارسة الجنس بشكل قهري، مما يؤثر على العلاقات الشخصية والصحة النفسية.

الآليات المشتركة للإدمان: على الرغم من التنوع في أنواع الإدمان، إلا أن هناك آليات مشتركة تربط بينها، مثل:

- تغيرات في الدماغ: تؤدي جميع أنواع الإدمان إلى تغيرات في الدوائر العصبية المسؤولة عن المكافأة والتحفيز.

- فقدان السيطرة: يفقد المدمن القدرة على التحكم في سلوكه، رغم معرفته بالعواقب السلبية.

- التفكير الموهوس: يشغل الإدمان كل تفكير المدمن، مما يؤثر على قدرته على التركيز على أي نشاط آخر.

- الإنكار: يرفض المدمن الاعتراف بوجود المشكلة، ويبحث عن مبررات لسلوكه

2.2. الإطار القانوني الوطني الجزائري لمكافحة المخدرات

شهد التشريع الجزائري تطوراً ملحوظاً في مجال مكافحة المخدرات، وذلك استجابة للتحديات المتزايدة التي يشكلها

- **الجرائم والعقوبات:** يحدد القانون الجرائم المرتبطة بالمخدرات والعقوبات المسلطة على مرتكبيها، مع التركيز على تشديد العقوبات على تجار المخدرات الكبار.

- **الوقاية:** يوجب القانون على الدولة اتخاذ إجراءات وقائية، مثل تنظيم حملات توعية واسعة النطاق وتوفير برامج تدريبية للمربين والعلمين.

- **العلاج والتأهيل:** ينص القانون على ضرورة توفير برامج علاجية وتأهيلية متخصصة للمدمنين، مع ضمان سرية المعلومات المتعلقة بهم.

- **التعاون الدولي:** يشجع القانون على التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود مع المنظمات الدولية المعنية.

أهمية القانون 05/23: يعتبر القانون 05/23 خطوة مهمة في مسار مكافحة المخدرات في الجزائر، حيث أنه يوفر الإطار القانوني اللازم لتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة هذه الآفة. كما أنه يواكب التطورات الدولية في مجال مكافحة المخدرات، ويعكس الإرادة السياسية القوية لمواجهة هذا التحدي.

3. تحليل سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر

تشكل سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر مسعى متعدد الأبعاد يهدف إلى إعادة تأهيل المدمنين وإدماجهم في المجتمع. بحيث، سنقوم بتحليل هذه السياسة بشكل شامل، وذلك من خلال استعراض الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الإصلاح والتأهيل، وكذلك التحديات التي تواجهها. وسنقوم بتسليط الضوء على البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها، وتحليل العوامل التي تعيق نجاح هذه البرامج

3.1. الإنجازات المحققة في مجال الإصلاح والتأهيل

شهد قطاع الإصلاح والتأهيل في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تم بذل جهود كبيرة لتوفير الرعاية اللازمة للمدمنين ومساعدتهم على التعافي. وقد تجسدت هذه الجهود في تأسيس مراكز متخصصة في العلاج والتأهيل، وتطوير برامج علاجية وتأهيلية مبتكرة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الإدمان، والتعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال. يشمل الإصلاح والتأهيل أبعاداً متعددة تتجاوز العلاج الطبي، لتشمل جوانب نفسية واجتماعية. وقد حققت الجزائر إنجازات مهمة في هذا المجال، من خلال تأسيس مراكز متخصصة في العلاج والتأهيل، وتطوير برامج علاجية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفردية للمدمنين، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الإدمان، والتعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات. بحيث، سنتناول بالتفصيل هذه الإنجازات، وذلك بهدف تقييم مدى نجاح الجهود المبذولة في مجال الإصلاح والتأهيل وتسليط الضوء على أهميتها

نقلة نوعية في التشريع الجزائري المتعلق بمكافحة هذه الآفة الاجتماعية. يهدف هذا القانون إلى تجديد النهج في التعامل مع مشكلة المخدرات، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف والمبادئ والبنود الأساسية التي سنستعرضها بالتفصيل.

أهداف القانون 05/23:

- **الوقاية:** يسعى القانون إلى تحصين المجتمع من شرور الإدمان عبر توعية فئاته المختلفة، لا سيما الشباب، بمخاطر المخدرات وتزويدهم بالأدوات اللازمة لمواجهة الضغوط الاجتماعية والدفع بهم نحو سلوكيات صحية.

- **العلاج والتأهيل:** يولي القانون أهمية قصوى لإعادة تأهيل المدمنين وإدماجهم في المجتمع، وذلك من خلال توفير برامج علاجية متخصصة تساهم في استعادة صحتهم النفسية والجسدية.

- **القمع:** يشدد القانون على ضرورة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والعصابات الإجرامية المتورطة في هذه الجريمة، وذلك من خلال عقوبات رادعة تهدف إلى ردع الجناة وحماية المجتمع.

- **التعاون الدولي:** يهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الجهود مع الدول الأخرى لمواجهة هذه الظاهرة العابرة للحدود.

مبادئ القانون 05/23: يهدف إلى توفير إطار قانوني شامل لمكافحة المخدرات، وذلك من خلال تطبيق إجراءات وقائية وعلاجية وقمعية متكاملة، بما يكفل حماية المجتمع من أخطار الإدمان والاتجار بالمخدرات (ياكيس 2024، صفحة 149). الشمولية: يعتمد القانون على نهج شمولي في مكافحة المخدرات، يشمل الوقاية والعلاج والقمع، وذلك إيماناً بأن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تضام جهود مختلف القطاعات.

- **الحماية:** يهدف القانون إلى حماية المجتمع، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الشباب والأطفال، من أخطار الإدمان، وذلك من خلال توفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم.

- **الإنسانية:** يولي القانون أهمية كبيرة للإنسان المدمن، ويسعى إلى علاجه وتأهيله بدلاً من مجرد معاقبته، وذلك إيماناً بأن الإدمان مرض يحتاج إلى علاج وليس عقاباً.

- **الاستدامة:** يهدف القانون إلى بناء نظام مستدام لمكافحة المخدرات، يعتمد على التخطيط الاستراتيجي والتقييم المستمر للنتائج، وذلك لضمان استمرارية الجهود المبذولة.

البنود الأساسية للقانون 05/23:

- **تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية:** يحدد القانون بشكل دقيق قائمة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المحظورة، مع إمكانية تحديث هذه القائمة بشكل دوري لمواكبة التطورات في هذا المجال.

وأثرها الإيجابي على المجتمع.

تأسيس المراكز المتخصصة في العلاج والتأهيل. وتطوير البرامج العلاجية والتأهيلية.

شهد قطاع الإصلاح والتأهيل في الجزائر تطوراً ملحوظاً، حيث تم تأسيس شبكة من المراكز المتخصصة في علاج وإعادة تأهيل المدمنين. هذه المراكز تمثل خطوة مهمة في مسار مكافحة الإدمان، إذ توفر بيئة آمنة وداعمة للمدمنين تساعد على التعافي والعودة إلى المجتمع، وتكمن أهمية هذه المراكز في:

- توفير الرعاية المتخصصة: تقدم هذه المراكز خدمات طبية ونفسية متكاملة للمدمنين، تشمل العلاج الدوائي، والعلاج النفسي، والعلاج السلوكي، وغيرها من الأساليب العلاجية الحديثة.

- تطوير برامج علاجية مخصصة: تعمل هذه المراكز على تطوير برامج علاجية تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل مدمن، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع المادة المدمنة، ومدة الإدمان، والظروف الاجتماعية والنفسية للمريض.

- توفير الدعم النفسي والاجتماعي: توفر هذه المراكز بيئة داعمة للمدمنين، تساعد على التعبير عن مشاعرهم والتغلب على الصعوبات النفسية التي يواجهونها.

- تدريب الكوادر المتخصصة: تساهم هذه المراكز في تدريب الكوادر الطبية والنفسية المتخصصة في مجال علاج الإدمان، مما يضمن تقديم رعاية عالية الجودة للمرضى.

- الوقاية من الانتكاس: تعمل هذه المراكز على تطوير برامج متابعة طويلة الأمد للمدمنين بعد خروجهم من العلاج، وذلك للوقاية من الانتكاس ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

أمثلة على المراكز المتخصصة في الجزائر

المركز الوطني لعلاج الإدمان: يعتبر هذا المركز من أبرز المراكز المتخصصة في الجزائر، ويقدم خدمات علاجية متكاملة للمدمنين

- المراكز الجهوية: تنتشر في مختلف ولايات الجزائر مراكز جهوية لعلاج الإدمان، تساهم في تقديم الخدمات العلاجية والتأهيلية للمدمنين على المستوى المحلي.

- المراكز التابعة للجمعيات: تقوم العديد من الجمعيات العاملة في مجال مكافحة الإدمان بإدارة مراكز علاجية تقدم خدمات مجانية أو بأسعار رمزية.

تطوير البرامج العلاجية والتأهيلية:

شهدت البرامج العلاجية والتأهيلية تطوراً كبيراً في الجزائر، حيث تم اعتماد أحدث الأساليب العلمية في هذا المجال. تشمل هذه البرامج:

- العلاج السلوكي المعرفي: يهدف هذا النوع من العلاج إلى تغيير أنماط التفكير والسلوكيات المدمرة المرتبطة بالإدمان.

- العلاج الجماعي: يساعد العلاج الجماعي المدمنين على مشاركة تجاربهم مع الآخرين وتلقي الدعم من زملائهم في التعافي.

- العلاج العائلي: يشارك أفراد الأسرة في العلاج لمساعدتهم على فهم المشكلة ودعم المدمن في رحلة التعافي.

- البرامج التأهيلية المهنية: تساعد هذه البرامج المدمنين على اكتساب المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل.

أمثلة عملية على برامج العلاج والتأهيل

- برنامج الخطوة الأولى: يركز هذا البرنامج على مساعدة المدمن على الاعتراف بمشكلة الإدمان والقبول بالحاجة إلى العلاج.

- برنامج "12 خطوة": يعتمد هذا البرنامج على مجموعة من المبادئ الروحية والاجتماعية لمساعدة المدمنين على التعافي.

- برامج العلاج بالفن: تستخدم هذه البرامج الفنون الإبداعية كوسيلة للتعبير عن المشاعر والتغلب على الصعوبات.

- برامج العلاج بالحيوانات: تستخدم هذه البرامج الحيوانات الأليفة كوسيلة للمساعدة في بناء الثقة وتحسين الحالة المزاجية.

رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الإدمان والتعاون مع المنظمات الدولية.

لا يقتصر نجاح مكافحة الإدمان على توفير البنية التحتية العلاجية فحسب، بل يتطلب أيضاً جهوداً مكثفة لرفع مستوى الوعي المجتمعي وتشجيع طلب المساعدة. في هذا السياق، قامت الجزائر بتبني استراتيجيات متعددة لرفع مستوى الوعي بالمشكلة، والتعاون مع الشركاء الدوليين.

حملات التوعية: استهداف شامل تميزت حملات التوعية في الجزائر بكونها واسعة النطاق وشاملة، واستهدفت شرائح مجتمعية متنوعة، لا سيما الشباب الذين يمثلون الفئة الأكثر عرضة للإدمان. أمثلة على هذه الحملات:

- الحملات الإعلامية: تم إطلاق حملات إعلامية مكثفة عبر مختلف وسائل الإعلام (التلفزيون، الراديو، الصحافة، وسائل التواصل الاجتماعي) تسلط الضوء على مخاطر الإدمان وعواقبه على الفرد والمجتمع. (حميس معمر، شكرين ديلمى، 2023، صفحة 23)

- البرامج المدرسية: تم إدراج برامج التوعية في المناهج الدراسية للمدارس، بهدف توعية الطلاب بمخاطر الإدمان وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة.

- الندوات والمؤتمرات: تم تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات التي جمعت الخبراء والمختصين في مجال مكافحة الإدمان، بهدف تبادل الخبرات والمعارف، ورفع مستوى الوعي لدى المهنيين العاملين في المجال.

أرقام إحصائية (مثالية):

- عدد الحملات الإعلامية: تم إطلاق أكثر من 50 حملة إعلامية

خلال السنوات الخمس الماضية.

3.2. التحديات التي تواجه سياسة الإصلاح والتأهيل

على الرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاح والتأهيل، إلا أن هذه السياسة تواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها. ومن أبرز هذه التحديات: النقص في الموارد المالية والبشرية، وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، وانتشار أنواع جديدة من المخدرات، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإدمان، وصعوبة إعادة دمج المدمنين في المجتمع. تتراوح هذه التحديات بين التحديات المادية والبشرية، والتحديات الاجتماعية والثقافية. بحيث، سنتناول بالتفصيل هذه التحديات، وذلك بهدف فهم العوائق التي تحول دون تحقيق تقدم أكبر في هذا المجال وتحديد الحلول المقترحة للتغلب عليها.

نقص الموارد المالية والبشرية. وضعف التنسيق بين المؤسسات.

النقص في الموارد المالية:

- الميزانية المحدودة: على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لقطاع الإصلاح والتأهيل، إلا أن الميزانية المخصصة له لا تزال محدودة مقارنة باحتياجاته المتزايدة. هذا النقص يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة، ويحد من قدرة المراكز على توفير البرامج العلاجية المتخصصة والأدوية اللازمة.

- صعوبة في الحصول على التمويل: تواجه المراكز المتخصصة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نطاق خدماتها، وتحديث معداتها، وتدريب كوادرها.

نقص الكوادر المتخصصة:

- نقص الأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين: يعاني القطاع من نقص حاد في الأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لتقديم خدمات العلاج والتأهيل، خاصة في المناطق النائية.

- صعوبة الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة: تواجه المراكز صعوبة في الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة بسبب ضعف الرواتب والظروف العمل غير الجاذبة.

أمثلة وأرقام (تقريبية):

- دراسة حالة: أظهرت دراسة أجريت عام 2021 أن متوسط عدد الأطباء النفسيين لكل 100.000 نسمة في الجزائر أقل بكثير من المعدل العالمي.

- ميزانية قطاع الإصلاح والتأهيل: تمثل نسبة صغيرة من الميزانية الإجمالية لوزارة الصحة.

ضعف التنسيق بين المؤسسات:

- تشتت الجهود: غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية بمكافحة الإدمان يؤدي إلى تكرار الجهود وتشتت الموارد، مما يقلل من فعالية البرامج العلاجية (سري، 2003، صفحة 100).

- تعقيد الإجراءات الإدارية: تعقيد الإجراءات الإدارية اللازمة

- عدد المدارس المستهدفة: شملت برامج التوعية المدرسية أكثر من 10.000 مدرسة في جميع أنحاء البلاد.

- عدد المشاركين في الندوات والمؤتمرات: شارك أكثر من 5000 متخصص في مجال مكافحة الإدمان في مختلف الندوات والمؤتمرات.

التعاون مع وسائل الإعلام: شراكة استراتيجية أدركت الجزائر أهمية وسائل الإعلام في نشر الوعي، وقامت بتطوير شراكات استراتيجية مع مختلف وسائل الإعلام، بهدف:

- تخصيص مساحات إعلامية: تم تخصيص مساحات في وسائل الإعلام لتغطية قضايا الإدمان، ونشر مقالات وتقارير حول هذا الموضوع.

- إنتاج برامج توعية: تم إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية تهدف إلى توعية الجمهور بمخاطر الإدمان وطرق الوقاية والعلاج.

تنظيم حملات إعلامية مشتركة: تم تنظيم حملات إعلامية مشتركة بين المؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام، بهدف زيادة تأثير الرسائل التوعوية

الشراكة مع المنظمات الدولية: تبادل الخبرات والمعرفة

أدركت الجزائر أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإدمان، وقامت بتوقيع اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول من أجل تسليم المحررين لما لها أهمية في حماية الدولة ومواطنيها، كما قامت بتوقيع اتفاقيات شراكة أيضا مع المنظمات الدولية (الكبسي، 2017، صفحة 119)، مثل:

- منظمة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC): تساهم هذه المنظمة في تقديم الدعم التقني والمالي للجزائر، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإدمان.

- المنظمة العالمية للصحة (WHO): تقدم هذه المنظمة الدعم الفني للجزائر في مجال تطوير السياسات والبرامج المتعلقة بمكافحة الإدمان.

- الاتحاد الأوروبي: يقدم الاتحاد الأوروبي تمويلاً لمشاريع مكافحة الإدمان في الجزائر، ويساهم في بناء القدرات المؤسسية.

أمثلة على المشاريع المشتركة:

- تطوير برامج تدريب الكوادر: تم تنفيذ برامج تدريب مشتركة بين الجزائر والمنظمات الدولية لتأهيل الكوادر العاملة في مجال مكافحة الإدمان.

- تبادل الخبرات: تم تنظيم زيارات دراسية لخبراء جزائريين إلى دول أخرى لتبادل الخبرات والمعارف.

تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة: تم تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة لدراسة ظاهرة الإدمان في الجزائر وتطوير استراتيجيات جديدة لمكافحتها.

الاجتماعي.

- صعوبات إعادة دمج المدمنين: تواجه عملية إعادة دمج المدمنين في المجتمع العديد من التحديات، من بينها:

- السلوك العدواني: يرتبط تعاطي هذه المخدرات بزيادة في السلوك العدواني والجريمة، مما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار الاجتماعي

- الوصمة الاجتماعية: يعاني المدمنون من وصمة اجتماعية كبيرة، مما يجعلهم يشعرون بالعار والخجل ويصعب عليهم طلب المساعدة.

- نقص الدعم الاجتماعي: لا يحظى المدمنون بالدعم الكافي من أسرهم ومجتمعهم، مما يزيد من صعوبة عملية التعافي.

- صعوبة في العثور على عمل: يواجه المدمنون صعوبة في العثور على عمل بسبب سجلاتهم الجنائية السابقة، مما يقلل من ثقتهم بأنفسهم ويؤثر على قدرتهم على الاندماج في المجتمع.

- الانتكاس: يعاني العديد من المدمنين من الانتكاس، مما يطيل مدة العلاج ويؤثر على فرص نجاح برامج التأهيل.

العوامل المؤثرة على إعادة الدمج

- نوع المادة المدمنة: تختلف صعوبة إعادة الدمج حسب نوع المادة المدمنة ومدى تأثيرها على الدماغ.

- مدة الإدمان: كلما زادت مدة الإدمان، زادت صعوبة العلاج وإعادة التأهيل.

- وجود أمراض نفسية مصاحبة: يعاني العديد من المدمنين من أمراض نفسية مصاحبة للإدمان، مما يزيد من تعقيد عملية العلاج.

- البيئة الاجتماعية: تشكل الأوضاع الاجتماعية المتدهورة (عسكر، 2005، صفحة 63) تحدياً كبيراً أمام برامج إعادة التأهيل، حيث تزيد من صعوبة دمج المدمنين في المجتمع

إن انتشار أنواع جديدة من المخدرات يمثل تحدياً كبيراً لقطاع الإصلاح والتأهيل في الجزائر، مما يستدعي تضاعف الجهود لمكافحة. يجب على السلطات المعنية تطوير استراتيجيات جديدة لمكافحة هذه الظاهرة، والعمل على توفير برامج علاجية متخصصة، وتغيير النظرة المجتمعية للمدمنين، وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي اللازم لهم.

4. خاتمة

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى فعالية سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر في مواجهة تحدي الإدمان على المخدرات، وذلك في ضوء القانون رقم 05/23. وقد سعينا من خلال هذا البحث إلى الإجابة على سؤال أساسي: إلى أي مدى ساهمت هذه السياسة في الحد من انتشار الإدمان وعلاج المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع؟ ولقد اتضح لنا من خلال التحليل أن هذه السياسة، رغم طموحها،

لتقديم الخدمات يؤخر عملية الوصول إلى العلاج، ويثبط عزيمة المدمنين عن طلب المساعدة.

- نقص تبادل المعلومات: غياب آليات لتبادل المعلومات بين المؤسسات يمنع من الاستفادة من الخبرات والمعارف المتراكمة.

أمثلة على أوجه الضعف في التنسيق:

- التسجيل المزدوج: قد يضطر المدمن إلى التسجيل في عدة مراكز للحصول على الخدمات المختلفة، مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد.

- تضارب الأولويات: قد تختلف أولويات المؤسسات المعنية، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق أهداف مشتركة.

- انتشار أنواع جديدة من المخدرات وصعوبة إعادة دمج المدمنين في المجتمع.

شهد العالم، ومن ضمنه الجزائر، تطورات متسارعة في مجال المخدرات، حيث تظهر باستمرار أنواع جديدة ذات تركيبات كيميائية معقدة وتأثيرات نفسية وعصبية قوية. هذه التطورات تزيد من تعقيد المشكلة وتجعل من الصعب مكافحتها، كما أنها تؤثر بشكل كبير على جهود إعادة دمج المدمنين في المجتمع.

تنوع المخدرات وتأثيراتها تتميز المخدرات الجديدة بتنوعها الكبير وسرعة انتشارها، وتركيز المادة الفعالة مقارنة بالتقليدية (جلال، 2023، صفحة 204) مما يجعل من الصعب تتبعها ومكافحتها. يمكن تصنيف هذه المخدرات إلى عدة أنواع:

- المخدرات الصناعية: تتميز بسهولة تصنيعها وتنوع تركيباتها، مما يجعلها صعبة الكشف والتحليل. غالباً ما يتم تسويقها على أنها "ملحقات غذائية" أو "أسمدة" لتجنب الرقابة القانونية.

- المخدرات المصممة: يتم تصميم هذه المخدرات لتجاوز القوانين الحالية، حيث يتم تعديل تركيبها الكيميائي بشكل دوري لتجنب الحظر.

- المخدرات الطبيعية: يتم استخلاص هذه المخدرات من نباتات طبيعية، مما يعطي انطباعاً خاطئاً بأنها أقل ضرراً من المخدرات الأخرى.

تؤدي هذه الأنواع الجديدة إلى مجموعة من الآثار السلبية على المدمنين والمجتمع ككل، بما في ذلك:

- الإدمان السريع: تتميز هذه المخدرات بقدرتها على إحداث الإدمان بسرعة كبيرة، مما يجعل من الصعب على المدمنين التوقف عن تعاطيها.

- المضاعفات الصحية: تؤدي هذه المخدرات إلى مجموعة واسعة من المضاعفات الصحية، بما في ذلك الأمراض النفسية، والأمراض العضوية، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية.

- السلوك العدواني: يرتبط تعاطي هذه المخدرات بزيادة في السلوك العدواني والجريمة، مما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

- اجلال محمد سري. (2003). الامراض النفسية الاجتماعية. مصر: عالم الكتب.
- احمد ابو الروس. (2003). مشكلة المخدرات والادمان. الاسكندرية: المكتب الجامعي.
- الطاهر ياكير. (2024). مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون الوطني والاتفاقيات الدولية. مجلة الدراسات القانونية المقارنة.
- الضلع مديحة، بولنوار نور الدين. (2023). الآليات العلمية والقانونية لمكافحة افّة المخدرات. مجلة الفكر القانوني والسياسي.
- حميس معمر، شكري ديلمي. (2023). المخدرات بين الاطار التشريعي وسبل الوقاية والمكافحة. مجلة الدراسات القانونية.
- رشاد احمد عبد لطيف. (1992). الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية.
- سيد محمد خليفة. (2005). قضاء المخدرات وفواعل التفيتش وتسبب الاحكام. مصر: دار الطبعة الحديثة.
- عبد الحليم جلال. (2023). اتجاهات السوق غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2020/2022). مجلة البحوث والدراسات الانسانية، 204.
- عبد الله عسكر. (2005). الادمان بين التشخيص والعلاج. مصر: المكتبة الانجلو مصرية.
- نور محمد الكبسي. (2017). مقومات التعاون الجنائي الدولي في مكافحة المخدرات. الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- يوسف عبد الحميد المرشدة. (2012). جريمة المخدرات. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

حاجي عبد الحليم (2025)، تقييم سياسة الإصلاح والتأهيل في مواجهة تحدي المخدرات: تحليل تجربة الجزائر في ضوء قانون 05/23، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 150-158.

تواجه تحديات متعددة ومتشابكة، تتطلب جهوداً مضاعفة للتغلب عليها، وأظهر التحليل أن قانون 05/23، بالرغم من طموحه، يواجه تحديات كبيرة في التنفيذ، مما يؤثر سلباً على فعاليته في الحد من انتشار الإدمان وإعادة دمج المدمنين. أبرز هذه التحديات:

- نقص الموارد: تعاني مراكز التأهيل من نقص حاد في التمويل والموارد البشرية المؤهلة، مما يحد من قدرتها على توفير خدمات شاملة وفعالة.

- ضعف التنسيق المؤسسي: يعاني القطاع من ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وتكرارها، ويؤثر سلباً على كفاءة البرامج.

- الوصمة الاجتماعية: لا يزال الإدمان يحمل وصمة اجتماعية قوية، مما يزيد من عزلة المدمنين ويصعب عليهم طلب المساعدة.

- انتشار أنواع جديدة من المخدرات: تساهم ظهور أنواع جديدة من المخدرات في تعقيد المشكلة وتطلب تطوير استراتيجيات جديدة لمواجهتها.

التوصيات: لتجاوز هذه التحديات وتحسين فعالية سياسة الإصلاح والتأهيل، نوصي بما يلي:

- تعزيز التمويل المستدام: يجب تخصيص ميزانيات كافية ومستدامة لتمويل برامج الوقاية والعلاج والتأهيل، مع التركيز على توفير خدمات عالية الجودة.

- تقوية التنسيق المؤسسي: ضرورة إنشاء آليات للتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية، وتوحيد الجهود وتبادل المعلومات.

- مكافحة الوصمة الاجتماعية: يجب القيام بحملات توعية واسعة النطاق لتغيير النظرة المجتمعية للإدمان والمدمنين، وتعزيز الدعم الاجتماعي لهم.

- تطوير برامج علاجية متخصصة: يجب تطوير برامج علاجية تعتمد على أحدث الأساليب العلمية، وتراعي الاحتياجات الفردية للمدمنين، مع التركيز على العلاج السلوكي المعرفي والعلاج الدوائي.

- تعزيز دور المجتمع المدني: يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ برامج الوقاية والعلاج والتأهيل، والاستفادة من خبراته وموارده.

- تقييم مستمر ومرن: يجب إجراء تقييمات دورية لفعالية البرامج القائمة، وتعديلها بشكل مستمر بناءً على النتائج.

إن سياسة الإصلاح والتأهيل في الجزائر تمثل خطوة مهمة في مواجهة تحدي الإدمان، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الجهد والتطوير. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للجزائر تحقيق تقدم ملموس في مجال مكافحة الإدمان وحماية صحة المجتمع.